مبادرة البناء بشكل أفضل · 3BI

أدلة من أجل الصمود - السياسات. المجتمعات. التغيير.

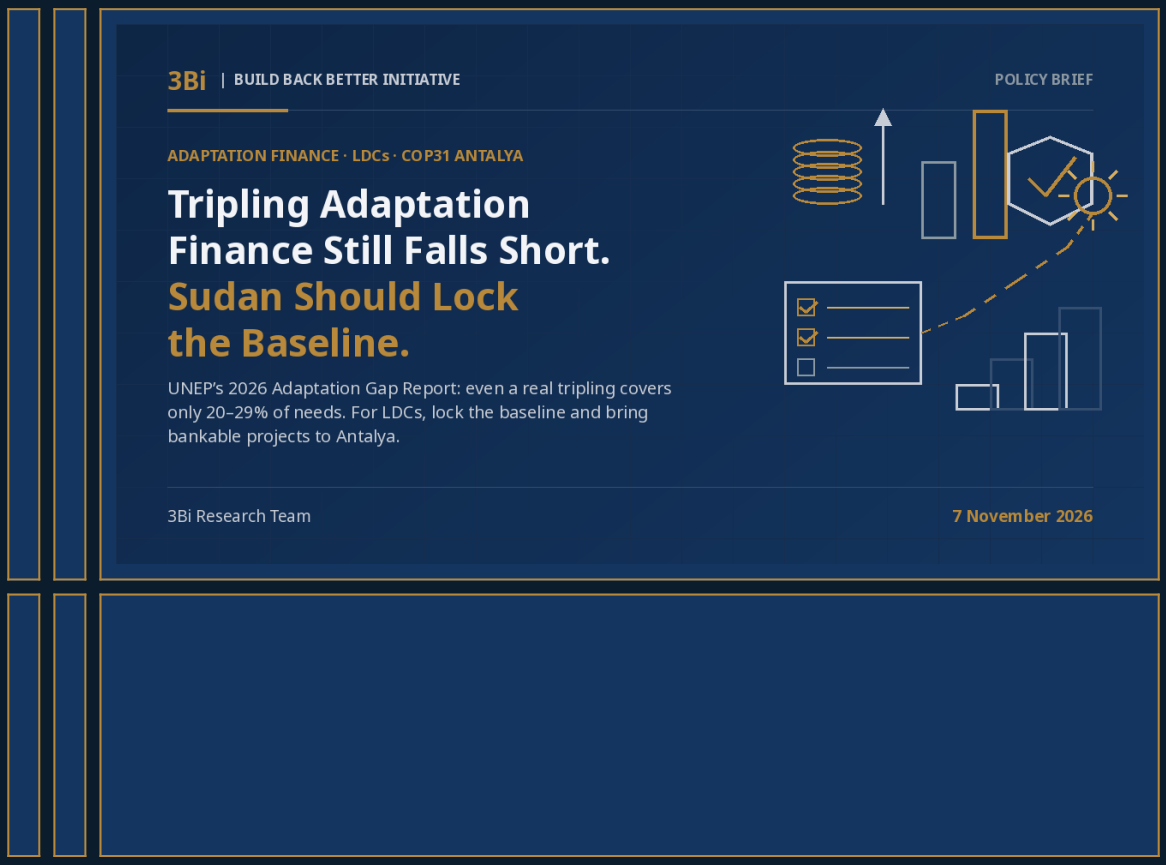

تقرير الأمم المتحدة للبيئة يقول إن مضاعفة تمويل التكيّف ثلاث مرات ما زالت تغطي أقل من ثلث الاحتياجات.. والسودان من أقل البلدان نموًا، فليُثبّت خط الأساس ويحمل مشاريع قابلة للتمويل إلى أنطاليا

فريق 3Bi للأبحاث | ورقة سياسات | 7 نوفمبر 2026

المحتويات

المطلب 1
لماذا الآن 1
الأدلة 1
الرد على الحجة المضادة 2
ما توصي به 3Bi تحديدًا 3
المصادر والتواصل 3

تقرير فجوة التكيّف UNEPJ 2026 يجد أن مضاعفة تمويل التكيّف ثلاث مرات بحلول 2035 ما زالت تغطي 20–29٪ فقط من احتياجات البلدان النامية. ولأقل البلدان نموًا مثل السودان قد تلبي المضاعفة 49–84٪ من احتياجاتها — إن ثبّت COP31 سنة خط أساس وحمل السودان مشاريع جاهزة للمنح إلى أنطاليا.

أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي يوم 4 نوفمبر 2026 تقرير فجوة التكيّف 2026 بعنوان Ready? Not. بلغ التمويل الدولي العام للتكيّف 28.2–31.7 مليار دولار في 2024؛ وحتى مضاعفة ثلاثية حقيقية بحلول 2035 تغطي 20–29٪ فقط من احتياجات البلدان النامية، بينما قد تلبي مضاعفة التدفقات إلى أقل البلدان نموًا والدول الجزرية 49–84٪ من احتياجاتها. (رسم من 3Bi)

فريق 3Bi للأبحاث | ورقة سياسات | 7 نوفمبر 2026

المطلب

قبل اختتام COP31 في أنطاليا يوم 20 نوفمبر، على المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية في السودان (HCENR)، بالتنسيق مع مديرية المناخ وفريق التفاوض، أن يفعل أمرين. أولًا، أن يستخدم أرقام تقرير فجوة التكيّف الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الخاصة بأقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، ليُصرّ على أن يُثبّت COP31 سنة خط أساس واضحة وشروط تسليم لالتزام COP30 بمضاعفة التمويل الدولي العام للتكيّف ثلاث مرات بحلول 2035. ثانيًا، أن يضع على الطاولة قائمة قصيرة بمشاريع من خطة التكيّف الوطنية ومن مسارات التكيّف، جاهزة لقنوات المنح والوصول المباشر. الكلفة ورقة موقف وقائمة مشاريع. والنافذة أسبوعا أنطاليا.

لماذا الآن

في 4 نوفمبر في نairobi، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) تقرير فجوة التكيّف لعام 2026 بعنوان «Ready? Not» (هل نحن مستعدون؟ لا). لم يتجاوز التمويل الدولي العام للتكيّف من البلدان المتقدمة إلى النامية سوى 28.2–31.7 مليار دولار في 2024، بزيادة نحو مليار دولار فقط عن العام السابق. وتبلغ الاحتياجات نحو 305 مليارات دولار سنويًا بحلول 2035 وفق التقدير المركزي للتقرير المستند إلى المساهمات المحددة وطنيًا وخطط التكيّف الوطنية والنماذج — وهذا الرقم يستبعد إلى حد كبير احتياجات القطاع الخاص، التي قد تضاعفه تقريبًا (تقرير فجوة التكيّف 2026؛ بيان UNEP، 4 نوفمبر 2026).

دعا قرار «الموتيراو العالمي» في COP30 إلى بذل الجهود لمضاعفة تمويل التكيّف ثلاث مرات على الأقل بحلول 2035. وبحسب ما إذا كان خط الأساس هو التدفقات الحالية أو مسار ميثاق غلاسكو للمناخ، ترفع هذه الطموحات التدفقات إلى 85–120 مليار دولار سنويًا. وبعد تعديل التضخم، يجد UNEP أن ذلك ما زال يغطي 20–29 في المئة فقط من احتياجات البلدان النامية. أما لأقل البلدان نموًا (LDCs) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) فالصورة أوضح وأكثر نفعًا: مضاعفة التدفقات إليها ثلاث مرات قد تلبي 49–84 في المئة من احتياجاتها (تقرير فجوة التكيّف 2026، الملخص التنفيذي). والسودان من أقل البلدان نموًا. هذا هو الرقم الذي ينبغي أن يحمله مفاوضوه إلى القاعة.

يُعقد COP31 في أنطاليا من 9 إلى 20 نوفمبر 2026 (الأمم المتحدة، صفحة COP31). وقد صاغت المديرة التنفيذية UNEPJ، إنغر أندرسن، المطلب لأجندة الدولة المضيفة: في COP31 للمناخ في تركيا وما بعده، على الدول أن تُكثّف الجهود لتحقيق طموح COP30 بمضاعفة تمويل التكيّف ثلاث مرات بحلول 2035 — مع إدراك أنها ستحتاج إلى الذهاب أبعد من ذلك (تقرير فجوة التكيّف 2026، المقدمة). مؤتمر يُفتتح بلا سنة خط أساس مُثبّتة، وبلا مسار تسليم لتدفقات أقل البلدان نموًا والدول الجزرية، يترك رقم الموتيراو طموحًا بلا محاسبة. مهمة السودان ليست اختراع مطلب جديد، بل جعل المطلب القائم قابلًا للقياس، والوصول بمشاريع تستطيع تلقّي المال.

الأدلة

أولًا، أرقام أقل البلدان نموًا والدول الجزرية تحوّل فجوة عالمية إلى رافعة تفاوض ملموسة. يقدّر UNEP احتياجات تمويل التكيّف لأقل البلدان نموًا والدول الجزرية على مدى العقد القادم بنحو 50 مليار دولار سنويًا من المساهمات المحددة وطنيًا وخطط التكيّف، أو نحو 40 مليارًا من نمذجته — أي ما يعادل 3–4 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي، ضعف العبء النسبي للبلدان النامية ككل (تقرير فجوة التكيّف 2026، الملخص التنفيذي). ارتفعت التدفقات إلى أقل البلدان نموًا والدول الجزرية بالقيمة الحقيقية بين 2019 و2024، لكنها تراجعت عن ذروة 2022 حين كان ينبغي أن تزيد (بيان UNEP، 4 نوفمبر 2026). واتخذ نحو 90 في المئة من التمويل إلى أقل البلدان نموًا ونحو 80 في المئة إلى الدول الجزرية في 2024 شكل منح أو قروض بشروط ميسّرة جدًا؛ ويقول UNEP إن هذه التيسيرية حيوية ويجب الحفاظ عليها (تقرير فجوة التكيّف 2026، الملخص التنفيذي). أما عبر كل البلدان النامية فالمزيج أصعب أصلًا: القروض 55 في المئة من الإجمالي في 2024 والمنح 44 في المئة، والقروض غير الميسّرة في ارتفاع (تقرير فجوة التكيّف 2026، الملخص التنفيذي). للسودان، يفعل التقرير ثلاثة أشياء دفعة واحدة. يُظهر أن مسارًا مركّزًا لأقل البلدان نموًا يمكن أن يغطي نحو نصف إلى أربعة أخماس احتياجاتها إن كانت المضاعفة الثلاثية حقيقية. ويُظهر أن نوعية المال — المنح والتيسير الشديد — هي أصلًا نمط أقل البلدان نموًا ويجب ألا تنزلق. ويُظهر أن المضاعفة العالمية وحدها تترك معظم الفجوة مفتوحة. لهذا ينتمي تثبيت سنة خط الأساس وشروط التسليم لحصة أقل البلدان نموًا والدول الجزرية إلى موجز السودان في أنطاليا، لا إلى هامش جانبي.

ثانيًا، الجولة الأولى لصندوق الخسائر والأضرار تُظهر ما يحدث حين تُحدَّد الأظرف بلا طلب مطابق. قدّمت البلدان النامية طلبات بنحو 2.8 مليار دولار مقابل غلاف تمويل أولي قدره 342 مليون دولار — أي نحو ثمانية أضعاف المال المتاح (تقرير فجوة التكيّف 2026؛ بيان UNEP، 4 نوفمبر 2026). ويُشير UNEP أيضًا إلى إجراءات معقّدة وقدرة محدودة كعوائق أمام الوصول. تمويل التكيّف وعاء مختلف عن الخسائر والأضرار، و3Bi لا تدمج الاثنين. الدرس لمطلب التكيّف السوداني إجرائي: إن ثبّت COP31 طموح المضاعفة الثلاثية بلا سنة خط أساس، وبلا إبلاغ عن حصص أقل البلدان نموًا والدول الجزرية، وبلا مسارات أبسط للوصول المباشر لمشاريع خطط التكيّف، فستعيد أنطاليا إنتاج الفجوة نفسها على نطاق أكبر. قائمة قصيرة بمشاريع قابلة للتمويل وجاهزة للمنح هي كيف يحوّل بلد من أقل البلدان نموًا قرار تمويل إلى صرف، لا إلى ركام طلبات جديدة بلا استجابة.

ثالثًا، لدى السودان أصلًا المربط المؤسسي؛ ما يحتاجه الآن حزمة جاهزة للتمويل لأنطاليا. المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية هو نقطة الاتصال المناخية الراسخة في السودان والجهة التي نسّقت المساهمة المحددة وطنيًا والتقارير المناخية ذات الصلة. وقد سعّرت المساهمة المحدَّثة الأولى أصلًا بنود تكيّف وتخفيف يمكن أن تغذي قائمة مشاريع قصيرة، بما يشمل الزراعة المروية القادرة على الصمود أمام المناخ وما يتصل بها (جمهورية السودان، المساهمة المحددة وطنيًا المحدَّثة الأولى، أكتوبر 2021). نحن لا نُعيد فتح تقرير الموقف الصادر أمس عن أجندة أفريقيا «منح لا قروض» أو عن كلفة المساهمة البالغة 8.2 مليار دولار. تلك النقاط قائمة. هذه الورقة تضيف الخطوة التشغيلية الناقصة: استخدام نطاق تغطية احتياجات أقل البلدان نموًا والدول الجزرية في تقرير 2026 (49–84 في المئة في ظل مضاعفة ثلاثية حقيقية) للمطالبة بخط أساس وشروط تسليم، ودخول أنطاليا بعدد محدود من المشاريع المصمَّمة لنوافذ المنح والوصول المباشر لا لقروض تُعمّق الدين. كما ارتفعت تدفقات التكيّف بين بلدان الجنوب عبر بنوك التنمية المتعددة الأطراف والتعاون المباشر من 3.8 مليار دولار في 2019 إلى 9.6 مليار في 2024 (بيان UNEP، 4 نوفمبر 2026). على السودان أن يعامل هذه القنوات ضمن تمرين القائمة القصيرة نفسه، لا كبديل عن التزام COP30 بالتمويل العام.

الرد على الحجة المضادة

أقوى اعتراض هو أن تثبيت سنة خط الأساس معركة تقنية ستُعطّل أنطاليا. هذا قلق مشروع، و3Bi لا توصي بأن يفتح السودان وحده نص الموتيراو من جديد. المطلب الأضيق أن ينضم السودان، بصفته من أقل البلدان نموًا، إلى آخرين في اشتراط أن يُسمّي COP31 سنة خط الأساس (التدفقات الحالية مقابل مسار غلاسكو)، وأن يبيّن كيف تُتتبَّع حصص أقل البلدان نموًا والدول الجزرية، وأن تبقى شروط المنح والتيسير الشديد هي الأصل لهذه الحصص. من دون ذلك، يمكن أن تعني «مضاعفة ثلاث مرات بحلول 2035» أي شيء بين 85 و120 مليار دولار — وبعد التضخم ما زالت 20–29 في المئة فقط من احتياجات البلدان النامية عالميًا (تقرير فجوة التكيّف 2026).

الغموض ليس محايدًا. هو يخدم التأجيل.

اعتراض ثانٍ هو أن السودان لا يستطيع إنتاج مشاريع قابلة للتمويل في أسبوعين. المستثمرون والصناديق حذرون، و3Bi لا تقترح نشرة استثمار كاملة بين ليلة وضحاها. حجة القائمة القصيرة أن تقرير UNEP نفسه يربط الاحتياجات بالمساهمات المحددة وطنيًا وخطط التكيّف، وأن نحو تسعة أعشار تمويل التكيّف الأخير لأقل البلدان نموًا كان منحًا أو بشروط ميسّرة جدًا. ثلاثة إلى خمسة مشاريع مستمدة من بنود المساهمة وخطة التكيّف القائمة، لكل منها جهة تنفيذ مسمّاة وطلب تمويل يقدّم المنح أولًا ومسار وصول مباشر حيث يوجد، كافية لاختبار القناة. المشاريع التي تحتاج وثائق استراتيجية جديدة يمكن أن تنتظر. أما ما يوجد أصلًا في خطط السودان المناخية فلا ينبغي أن ينتظر.

ما توصي به 3Bi تحديدًا

أولًا، قبل 20 نوفمبر، على المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية وفريق التفاوض إصدار موقف لأنطاليا من صفحة إلى صفحتين: (أ) يستشهد بنتيجة UNEP بأن مضاعفة تدفقات التكيّف إلى أقل البلدان نموًا والدول الجزرية ثلاث مرات قد تلبي 49–84 في المئة من احتياجاتها، و(ب) يدعو COP31 إلى تثبيت سنة خط أساس وشروط تسليم لالتزام COP30 بالمضاعفة الثلاثية لتمويل التكيّف، و(ج) يؤكد أن شروط المنح والتيسير الشديد يجب أن تبقى الأصل لحصص أقل البلدان نموًا.

ثانيًا، في النافذة نفسها، على المجلس الأعلى، بالتنسيق مع الوزارات المختصة، أن يقدّم قائمة قصيرة من ثلاثة إلى خمسة مشاريع تكيّف وخطط تكيّف وطنية قابلة للتمويل لقنوات المنح والوصول المباشر، لكل منها كلفة إرشادية وجهة تنفيذ ومسار وصول مفضّل. يُفضَّل ما انعكس أصلًا في المساهمة المحدَّثة أو مسار خطة التكيّف على المفاهيم الجديدة.

ثالثًا، على وفد السودان في COP31 أن يطلب اجتماعات في أنطاليا مع صندوق التكيّف، ومكاتب الوصول المباشر والتأهب في الصندوق الأخضر للمناخ، وفرق التكيّف في بنوك التنمية المتعددة الأطراف ذات الصلة، حاملًا القائمة القصيرة لا نداءً عامًا.

رابعًا، بعد اختتام COP31، على المجلس الأعلى أن ينشر ملاحظة قصيرة عما أنتجه أنطاليا، إن وُجد، من لغة خط أساس وتسليم لالتزام المضاعفة الثلاثية، وأي مشاريع من القائمة القصيرة حظيت بمتابعة. الشفافية جزء من المطلب.

خامسًا، ستتابع 3Bi نتائج تمويل التكيّف في أنطاليا مقابل معياري UNEP البالغين 20–29 في المئة و49–84 في المئة، وتنشر متابعة بعد المؤتمر.

المصادر والتواصل

المصادر الأساسية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير فجوة التكيّف 2026: Ready? Not (التقرير والملخص التنفيذي / المقدمة)، أُطلق في 4 نوفمبر 2026؛ UNEP، بيان صحفي «As world heads for overshoot of 1.5°C, adaptation is too slow»، 4 نوفمبر 2026؛ الأمم المتحدة، «COP31 to take place 9-20 November 2026 in Antalya, Türkiye»، صفحة COP31؛ جمهورية السودان، المساهمة المحددة وطنيًا المحدَّثة الأولى، أكتوبر 2021 (نسخة سجل الاتفاقية الإطارية). نُورد تغطية احتياجات أقل البلدان نموًا والدول الجزرية في ظل المضاعفة الثلاثية بـ49–84 في المئة من الملخص التنفيذي للتقرير؛ ويعطي بيان UNEP في اليوم نفسه 49–83 في المئة. نستخدم رقم التقرير بانتظام. رقم طلبات الخسائر والأضرار البالغ 2.8 مليار دولار من بيان UNEP؛ وتصف مقدمة التقرير الطلبات بأنها نحو ثمانية أضعاف غلاف 342 مليون دولار. لا تدّعي 3Bi أن السودان قد طرح أصلًا موقفًا بشأن خط الأساس أو قائمة مشاريع لأنطاليا؛ لم نتمكّن من التحقق من أي منهما. واستُخدمت تغطية Climate Home News لدفع أجندة مجموعة المفاوضين الأفارقة لتمويل التكيّف (28 أكتوبر 2026 وما يتصل بها) كسياق فقط، وقد سُجّلت سابقًا في سجل القصص، ولا تُعاد هنا كخبر قيادي. للاستفسارات المنهجية أو اقتراح تصحيح، يُرجى التواصل مع فريق أبحاث 3Bi عبر 3bisudan.org.

أُعدّ هذا المنشور عبر سير العمل الآلي اليومي لمنشورات 3Bi، الذي يرصد التغطية الإقليمية والدولية المتعلقة بالمناخ والطاقة.

يُعدّ هذا المنشور بدعم من الجهات المانحة المؤسسية لـ3Bi؛ للاطلاع على القائمة الكاملة للجهات المانحة، يُرجى زيارة 3bisudan.org.

الاقتباس المقترح: فريق 3Bi للأبحاث، ورقة سياسات، 7 نوفمبر 2026، مبادرة البناء نحو الأفضل (3bisudan.org، 3Bi)
الناشر: مبادرة البناء نحو الأفضل (3Bi)